مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 30 سبتمبر 2023

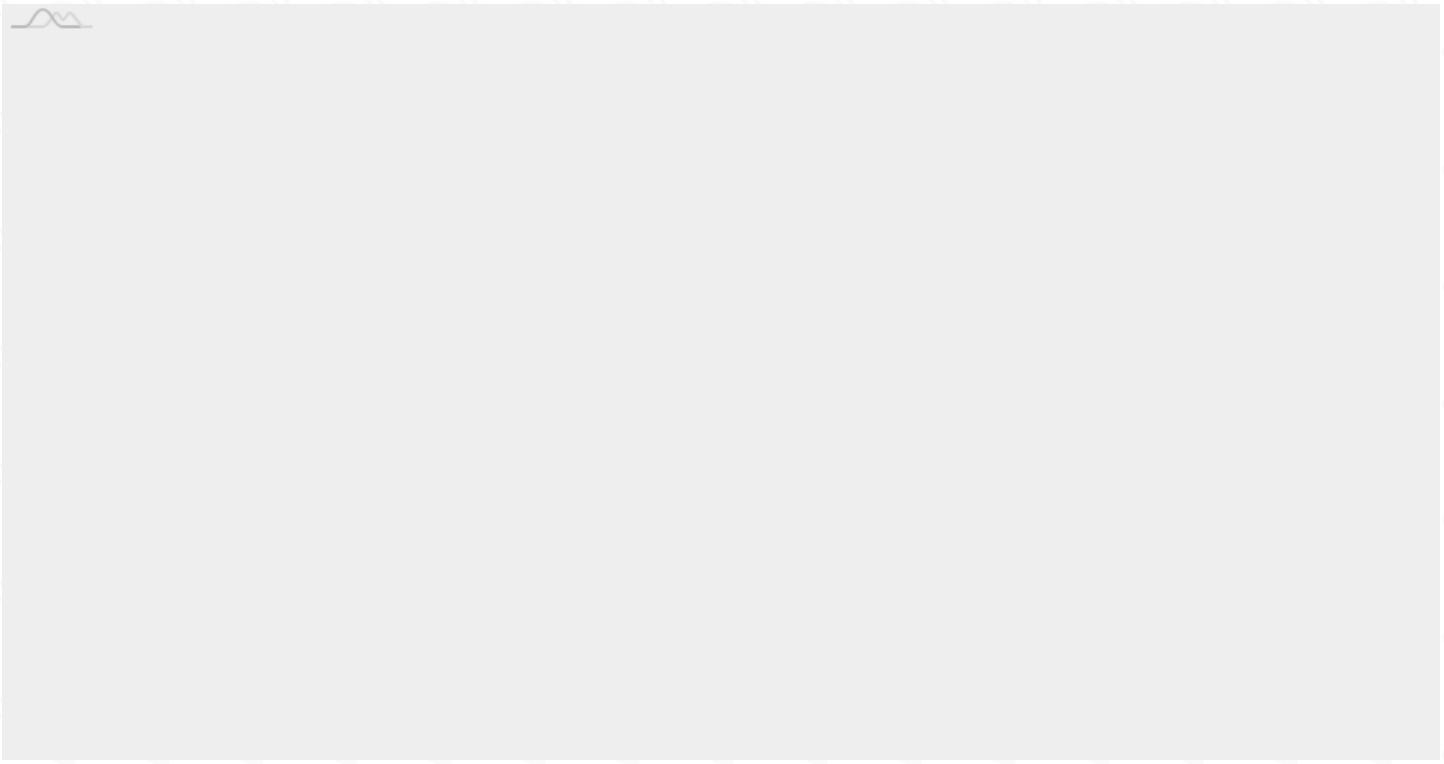

أسوشيتد برس: وفاة الناشط والأكاديمي البارز سعد الدين إبراهيم

(ترجمات . أسوشيتد برس)

تُوفي سعد الدين إبراهيم، الأكاديمي المصري الأمريكي البارز والناشط المؤيد للديمقراطية في عهد مبارك، يوم الجمعة عن عمر ناهز الـ 85 عامًا، وفق ما يخلص تقرير لوكالة أسوشيتد برس.

قالت وكالة أسوشيتد برس إن سعد الدين إبراهيم، الأكاديمي المصري الأمريكي البارز والناشط المؤيد للديمقراطية في عهد الرئيس المصري السابق حسني مبارك، توفي يوم الجمعة عن عمر يناهز الـ 85 عامًا.
وأعلنت وسائل إعلام رسمية مصرية يوم الجمعة وفاة إبراهيم رغم تقديم تفاصيل قليلة أخرى. وكان الأكاديمي المعروف من أبرز منتقدي حكومة مبارك الاستبدادية ومدافعًا عن حقوق الأقليات في مصر، مثل المسيحيين الأقباط.
وأمضى إبراهيم معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إما محتجزًا أو في المنفى الاختياري. ولا يزال من غير الواضح أين مات وسبب الوفاة.
في الثمانينيات أسس إبراهيم منظمتين حقوقيتين مقرهما القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم مركز ابن خلدون لدراسات التنمية. وكلاهما انتقد حكومة مبارك والدول العربية الأخرى.

ذا ناشيونال: لجنة الانتخابات المصرية تنفي مزاعم تعرض المرشحين لمضايقات

(ترجمات . ذا ناشيونال)

تقول الهيئة الوطنية للانتخابات إن مزاعم تعرض أنصار مرشحي المعارضة لمضايقات هي أكاذيب، لكنها تعد بالتحقيق في الشكاوى، وفق ما يخلص تقرير لموقع ذا ناشيونال.

اهتم موقع ذا ناشيونال في تقرير أعدّه حمزة هنداوي بنفي الهيئة الوطنية للانتخابات ما وصفته بمزاعم تعرض المرشحين للانتخابات الرئاسية وانصارهم للمضايقات.
وقال الموقع إن الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر نفت بغضب المزاعم القائلة بأن أنصار المعارضة يتعرضون للمضايقة وأحيانًا يُمنعون من الحصول على توكيلات مسجلة لدعم المرشحين للرئاسة.
ويحتاج مرشحو المعارضة إلى ما لا يقل عن 25000 توكيل مسجل لدخول سباق ديسمبر.
ووجه هذه المزاعم هذا الأسبوع المرشحان للرئاسة أحمد طنطاوي وجميلة إسماعيل، اللذان قالا إن أنصارهما تعرضوا لمضايقات من أفراد يشتبه أنهم تابعون لأجهزة الأمن أو أنصار الحكومة في مكاتب الشهر العقاري التي تصدر التوكيلات للمرشحين.
وزعم المرشحان أن الموظفين في تلك المكاتب قاموا بمماطلة أو رفض الطلبات بشأن الجوانب الفنية.
يبدو أن أنصار طنطاوي، النائب السابق والناقد الصريح للرئيس عبد الفتاح السيسي، قد تعرضوا لأسوأ المضايقات.
وزعم في مقطع فيديو نُشر على الإنترنت أن أنصاره تمكنوا من تسجيل توكيلين فقط للدعم في 48 ساعة التي أعقبت إعلان اللجنة يوم الاثنين عن الجدول الزمني للانتخابات.

وفي المقابل، تشكلت طوابير طويلة من المؤيدين في جميع أنحاء البلاد خارج مكاتب الشهر العقاري للحصول على توكيلات تدعم ترشيح السيسي.
وجاء في بيان الهيئة أن «الهيئة الوطنية للانتخابات أثبتت بعد مراجعة شاملة أنه لم تُرتكب أي انتهاك أو محسوبية أو مضايقة من الجهات المعنية، بما في ذلك مكاتب الشهر العقاري، لتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية».
وقال البيان «كل ما زُعم في هذا الصدد ليس أكثر من أكاذيب لا علاقة لها بالحقيقة أو الواقع». وذكر البيان أن الهيئة لن تتسامح مع التشكيك في قراراتها أو تقويض «الثقة الشعبية» في كيفية تنفيذها لتفويضها.
ولم يعلن السيسي، الذي يتولى منصبه منذ 2014، ما إذا كان سيترشح لولاية ثالثة، لكن من المتوقع على نطاق واسع أن يفعل ذلك. وإذا ترشح، فإن فوزه هو نتيجة مفروغ منها تقريبًا.
ويتطلع السيسي إلى تحقيق فوز ساحق يمكن أن يستخدمه باعتباره تفويضًا شعبيًا لاتخاذ إجراءات مؤلمة لإنعاش الاقتصاد المنهك.
واعترضت جميلة إسماعيل، المعارضة البارزة، على بيان اللجنة، قائلة إن رفضها لمزاعم المضايقات لا يبشر بالخير. لكنها رحبت باستعداد اللجنة للنظر في الشكاوى.

واشنطون بوست: اتفاق سلام بين السعوديين والإسرائيليين يمكن أن يغير قواعد اللعبة

(إقليمي ودولي . واشنطن بوست)

يبذل البيت الابيض جهودًا كبيرة لإبرام صفقة سلام تاريخية بين السعودية وإسرائيل، وفي حال نجح، فستغير تلك الصفقة قواعد اللعبة في المطقة، وفق ما يخل ص مقال في واشنطون بوست.

نشرت صحيفة واشنطون بوست مقالًا للكاتب فريد زكريا يستعرض فيه التأثيرات في المطقة التي يمكن أن يحدثها اتفاق سلام بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل.
ويقول الكاتب في مستهل مقاله إن الكلمة التي ربما تصف وصفًا جيدًا جهود إدارة بايدن في السياسة العامة هي «طموحة». معظم مبادراتها - من تمويل البنية التحتية إلى دعم التحول الأخضر إلى مساعدة أوكرانيا - كبيرة وجريئة.
الآن، يحاول البيت الأبيض حشد جهد كبير آخر، إذا نجح، فسيغير قواعد اللعبة: التطبيع السعودي الإسرائيلي.
ويشير الكاتب إلى وجود تعقيدات عدة والتي يمكن أن تعرقل المفاوضات. ولكن إذا أُبرم اتفاق، فإن أقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط وأكثرها تقدمًا من الناحية التكنولوجية (إسرائيل) ستكون متحالفة مع أقوى قوة اقتصادية في المنطقة (المملكة العربية السعودية) - التي لا تزال المورد الرئيس للنفط العالمي - في ظل بنية أمنية أمريكية. وسيكون هذا فوزًا كبيرًا لواشنطن.
ويلفت الكاتب إلى أن هناك ثمن بطبيعة الحال، وهو كبير، لصفقة من هذا القبيل؛ إذ تريد السعودية ضمانًا أمنيًا أمريكيًا وتكنولوجيا أمريكية لبناء صناعة طاقة نووية. ويشمل ذلك التخصيب المحلي لليورانيوم، الذي لم تسهله الولايات المتحدة قط في بلد آخر.
ونوّه الكاتب إلى أن التحدي الأكبر هو مع إسرائيل؛ فإن إبرام هذه الصفقة سيكون مع الحكومة اليمينية الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، الحكومة التي تحاول تغيير التركيبة الدستورية للبلاد وتتحرك لجعل وجود دولة فلسطينية

مستحيلة. لكن السعودية والولايات المتحدة لديهما الكثير من النفوذ: إسرائيل بحاجة إلى هذه الصفقة أكثر مما يحتاجان إليه - وعلى وجه الخصوص، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يواجه احتجاجات حاشدة ومحاكمة مستمرة وتحالفًا مضطربًا من المتطرفين.
وإذا عملت واشنطن والرياض معًا، فقد يكونان قادرين على إقامة تحالف جديد بين الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل والذي يمكن أن يحرز تقدمًا أكبر في الحقوق الفلسطينية مما حدث منذ عقود.
ويتطرق الكاتب إلى ضرورة أن توضح كل من الرياض وواشنطون لنتنياهو أنه يتعين عليه اتخاذ خطوات صعبة لإبقاء الطريق مفتوحًا لحل الدولتين. وهذا يعني تجميد توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ووضع حد لتقنين البؤر الاستيطانية غير القانونية وفتح المناطق الخاضعة حاليًا للسيطرة الإسرائيلية للسماح للفلسطينيين بتوسيع مدنهم في الضفة الغربية.
وفقًا للكاتب، يعتمد نتنياهو على فكرة أن الحكومة السعودية في الواقع لا تهتم بالفلسطينيين وستبيعهم مقابل تنازلات خطابية رمزية. لكنه قد يكون مخطئًا في هذا الافتراض؛ ذلك أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حد من سلطة المحافظين الدينيين في بلاده بينما فتح البلاد ونفذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وقد لا يرغب في إثارة غضبهم بالتخلي عن الفلسطينيين أيضًا. وإذا أصر بن سلمان، فمن الممكن أن يدعمه بايدن؛ ومن المحتمل أن يوضح بعض أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين لنتنياهو أن ثمن تصديق مجلس الشيوخ هو التحرك الحقيقي نحو حل الدولتين.
وفي هذه الحالة، سيتعين على نتنياهو أن يقرر ما يريده أكثر – تقدم تاريخي حقيقي في أمن إسرائيل أو الحفاظ على ائتلافه المتطرف الهش والمثير للجدل.

فورين بوليسي: كيف يمكن أن تُغير قضية فساد مينينديز السياسة الخارجية للكونجرس ؟

(إقليمي ودولي . فورين بوليسي)

من الممكن أن تؤدي تداعيات لائحة الاتهام الموجهة إلى مينينديز إلى مستويات جديدة من التدقيق في علاقة الولايات المتحدة مع مصر، وفق ما جاء في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي.

نشرت مجلة فورين بوليسي مقالًا للكاتب روبي جرامر يستعرض فيه تداعيات قضية الفساد المتهم فيها السيناتور بوب مينينديز على السياسة الخارجية للكونجرس، وتحديدًا على المساعدات الامريكية لمصر.
يلفت الكاتب إلى في مستهل تقريره إلى الدعوات التي وُجهت للسيناتور بوب مينينديز للاستقالة، والتي جاءت في أعقاب لائحة اتهام تزعم أنه عمل سرًا على تعزيز مصالح قوة أجنبية، مصر، مقابل رشاوى.
ورفض السيناتور الأمريكي الاستقالة واختار بدلًا من ذلك المقاومة والإصرار على نفي الاتهامات. وقدم موقف مينينديز المتحدي لمحة عن التداعيات السياسية الناجمة عن لائحة الاتهام، ولمحة مبكرة عن التغييرات الكبرى في واحدة من أكثر المؤسسات التاريخية الأمريكية، مع آثار كبيرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.
ويستعرض الكاتب كيف ستؤثر لائحة اتهام السيناتور على لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ والسياسة الخارجية الأمريكية.
ويُنظر إلى اللجنة على أنها تلعب دورًا تاريخيًا في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لذا فإن إقالة مينينديز من منصب قيادي يزيل العضو القوي المؤثر ويمكن أن يمنح إدارة بايدن مزيدًا من المرونة في السياسات

تجاه دول مثل كوبا وفي مبيعات الأسلحة المحتملة.
وقالت المجلة الأمريكية إن تداعيات لائحة الاتهام يمكن أن تؤدي إلى مستويات جديدة من التدقيق في علاقة الولايات المتحدة مع مصر، الحليف القديم وواحد من أكبر المستفيدي من المساعدات العسكرية الأمريكية في العالم، والتي تبلغ قيمتها حوالي 1.3 مليار دولار سنويًا.
ونقلت المجلة عن السيناتور كريس ميرفي، وهو ديمقراطي تقدمي بارز في اللجنة والذي دعا مينينديز إلى الاستقالة، أنه يريد إجراء تحقيق في سلوك مصر مع مينينديز. وأضاف أن أعضاء مجلس الشيوخ يتحملون مسؤولية فهم ما إذا كانت مصر تدير حملة تأثير غير مشروعة على لجنة العلاقات الخارجية.
ولعقود من الزمن، نظرت الولايات المتحدة إلى مصر باعتبارها شريكًا وحليفًا موثوقًا به، لا سيما في سياق علاقتها مع إسرائيل، لكن عددًا متزايدًا من المشرعين من كلا الجانبين يشككون في هذه العقيدة. وتتهم جماعات حقوق الإنسان مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي باتخاذ منحى استبدادي حاد، وتقول إن استمرار العلاقة الأمريكية مع القاهرة يقوض القيم الأمريكية وتعزيز الديمقراطية.
ولفتت المجلة إلى أن مجموعة من المشرعين حاولت مرارًا قطع المساعدات عن مصر في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها لم تحقق سوى مكاسب محدودة. وقبل أيام من الكشف عن لائحة اتهام مينينديز، وافقت إدارة بايدن على مساعدات بقيمة 235 مليون دولار لمصر، متذرعة بأسباب تتعلق بالأمن القومي.
ويدعو المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من خبراء السياسة بالفعل إدارة بايدن إلى إعادة التفكير في هذا القرار. وقالت مي السعدني، المديرة التنفيذية لمعهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، إن الإجراء الفوري الذي يجب أن تتخذه واشنطون هو تعليق تلك المساعدة لمصر حتى يتوفر الوقت المناسب لإجراء مزيد من التحقيق في هذا الأمر.

هآرتس: هل تمنح الانتخابات السيسي الدعم الشعبي لتنفيذ إصلاحاته المؤلمة؟

(ترجمات . هآرتس)

في حين يُتوقع أن يكون الإقبال منخفضًا في الانتخابات الرئاسية، من السابق لأوانه التنبؤ بحجم وما إذا كان الإقبال سيكون كافيا لإظهار دليل ملموس للسيسي على أنه يتمتع بدعم شعبي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة ولكن الضرورية، وفق ما يخلص تحليل لصحيفة هآرتس.

نشرت صحيفة هآرتس تحليلًا للكاتب تسفي بارئيل يسلط الضوء فيه الضوء على الأهمية التي يمثلها الإقبال الكبير للناخبين في إظهار الدعم الشعبي للسيسي لتنفيذ إصلاحاته الاقتصادية المؤلمة. .
ووفقًا للكاتب، لم يكن إعلان مصر هذا الأسبوع عن عزمها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة مجرد بداية لحملة انتخابية، بل كان أيضًا بداية للاشتباكات بين الحكومة وأولئك الذين يسعون إلى تحدي الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانخابات.
ء المعلومات التي استخلصتها من الرابط الخاص بك:
ويُنظر إلى الانتخابات على نطاق واسع على أنها محاولة من جانب السيسي لتعزيز شرعيته بعد تزايد الصعوبات الاقتصادية في مصر، بما في ذلك ارتفاع التضخم وأزمة العملة.
ويأمل السيسي أن تمنحه الانتخابات المقبلة تفويضًا لتنفيذ إصلاحات اقتصادية صارمة من شأنها أن تزيد من

انخفاض مستويات المعيشة في مصر على المدى القصير.
ويقول النقاد إن الانتخابات لن تكون حرة ، وذلك في ضوء حملة القمع الضارية التي أشرف عليها السيسي منذ وصوله للسلطة.
وتأتي الانتخابات في الوقت الذي يواجه فيه حكم السيسي تساؤلات متزايدة بسبب المشاكل الاقتصادية، رغم أنه يواصل تصوير نفسه على أنه الشخص الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار.

رويترز: ديمقراطي بارز في مجلس النواب الأمريكي يسعى «لوقف» المساعدات العسكرية لمصر

(إقليمي ودولي . رويترز)

قال النائب الديمقراطي البارز جريجوري ميكس يوم الجمعة إنه طلب من وزارة الخارجية الأمريكية «إيقاف» جزء من التمويل العسكري الأمريكي لمصر المشروط بمعايير حقوق الإنسان، بحسب تقرير لوكالة رويترز.

أفادت وكالة رويترز نقلًا عن جريجوري ميكس العضو الديمقراطي البارز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يوم الجمعة أنه طلب من وزارة الخارجية الأمريكية «إيقاف» جزء من التمويل العسكري الأمريكي لمصر مشروط بمعايير حقوق الإنسان.
قال النائب جريجوري ميكس في بيان صدر على موقع إكس: «يحتاج الكونجرس إلى مزيد من الوضوح من وزارة الخارجية حول كيفية معالجة المخاوف بشأن معاملة السجناء السياسيين والصحفيين وسيادة القانون في علاقتنا الثنائية»..
لطالما قدمت واشنطن لمصر كميات كبيرة من المساعدات العسكرية وغيرها، منذ أن وقعت الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان اتفاق سلام مع إسرائيل المجاورة في عام 1979.
حجبت واشنطن الكثير من المساعدات في السنوات الأخيرة بسبب مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في عهد حكومة السيسي، بما في ذلك الاعتقالات السياسية والتعذيب والاختفاء القسري.
لكن حكومة الرئيس جو بايدن أعلنت هذا الشهر أنها قررت التنازل عن قيود حقوق الإنسان على 235 مليون دولار من المساعدات، مشيرة إلى الفوائد الأمنية للولايات المتحدة من إرسالها.
وأشارت الوكالة إلى أن السيسي ينفي وجود سجناء سياسيين في مصر. ويقول إن الاستقرار والأمن لهما أهمية قصوى وأن السلطات تعزز الحقوق من خلال محاولة توفير الاحتياجات الأساسية مثل الوظائف والإسكان.
ولم ترد وزارة الخارجية على الفور على طلب للتعليق.

النظر في الخيارات
وكان موقع المونيتور قد ذكر أن الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يدرس ما إذا كان سيوقف بعض المساعدات العسكرية لمصر بعد اتهام سلفه السيناتور بوب مينينديز باستخدام مكتبه لمساعدة الحكومة المصرية سرًا.
وقال السيناتور بن كاردان، وهو ديمقراطي من ولاية ماريلاند، يوم الخميس إنه «يبحث في خياراته» فيما يتعلق بمبلغ 235 مليون دولار من المساعدة الأمنية التي أعطى وزير الخارجية أنتوني بلينكين الضوء الأخضر لها في وقت سابق من هذا الشهر. وبوصفه بديلًا لمينينديز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يتمتع كاردين بسلطة

تعليق بعض المبيعات والتمويل العسكري الأجنبي.
وقال كاردين، الذي يجب أن يتخذ قرارًا في 30 سبتمبر، للصحفيين خلال إحاطة صحفية إنه يتوقع إنه يتوقع أن يكون لديه قرار بحلول يوم الجمعة بعد اجتماعات مع إدارة بايدن والمشرعين الآخرين.
ولفت الموقع إلى أن كاردان أدان في وقت سابق خطوة الإدارة بالسماح بالمساعدات، وقال إنها ستشجع حكومة السيسي على القيام بمزيد من القمع في مصر.
وقال كاردين للصحفيين «المزاعم ضد السيناتور مينينديز مروعة وتتضمن أيضا مزاعم بشأن دورهم في رئاسة اللجنة، وهذا يمثل تحديا كبيرا لنا جميعا هنا».

جيروزاليم بوست: نقاد ينظرون فيما وراء توقيت الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا أعدّته ديبي موهنبلات تنظر فيه فيما ما وراء التعجيل بموعد إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر.

تستهل الكاتبة تقريرها بالإشارة إلى إعلان هيئة الانتخابات أن مصر ستجري انتخابات رئاسية في ديسمبر. وعلى الرغم من دخول عديد من المرشحين السباق بالفعل، فمن المتوقع أن يفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي ويبقى في السلطة حتى عام 2030 على الأقل.

ما وراء التعجيل

وتلفت الكاتبة إلى أن الخبراء يعزون التعجيل بإجراء الانتخابات الرئاسية إلى خطة الحكومة لخفض قيمة الجنيه المصري لإطلاق برنامج مساعدات صندوق النقد الدولي، وهي خطوة من المرجح أن تُسبب اضطرابات اجتماعية.

ونقلت الصحيفة عن ريكاردو فابياني، مدير شمال إفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، أنه على الرغم من الشائعات الطويلة على أن الانتخابات الرئاسية قد تجري في وقت أبكر مما كان متوقعًا، إلا أن الإعلان عن جدولها الزمني كان في الواقع ناجمًا عن تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

سياسات صعبة

وأوضح فابياني أن السيسي يخطط لإدخال إجراءات صعبة وغير شعبية، مثل سياسة خفض سعر الصرف، حتى يصبح مؤهلًا للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي. وأضاف أن إجراء انتخابات قبل تطبيق هذه الإجراءات سيسمح له بمزيد من السيطرة على الوضع.

وأشار فابياني إلى أن انخفاض سعر الصرف «تأجل لعدة أشهر، على خلاف رغبة صندوق النقد الدولي، بسبب تأثيره الهائل المحتمل على التضخم ودخل السكان الذين يعانون بالفعل من هذه المشاكل منذ أشهر».

ويتفق توماس جراتوفسكي، خبير الجغرافيا السياسية وكبير مديري الممارسة في جلوبال كاونسيل، مع هذا الطرح. وأوضح أن برنامج صندوق النقد الدولي، الذي وافقت عليه مصر في أواخر عام 2022، يقضي بأن تسن الحكومة عدة سياسات، بما في ذلك خفض قيمة الجنيه المصري، من أجل إطلاق صندوق النقد الدولي لدعمه المالي.

وأضاف أن صندوق النقد الدولي أجرى مؤخرًا مراجعة للبرنامج الحالي، والذي من المقرر أن يختتم قبل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش في أكتوبر، ويبدو أنه لم يُحرز تقدم كافٍ.

وقال جراتوفسكي «يبدو أن القاهرة تحاول الآن تقديم موعد الانتخابات لأن تخفيض قيمة العملة يجب أن يحدث قريبًا لفتح التمويل، وإلا ستنفد أموال مصر».

وعارضت نهى بكر، عضو المجلس الاستشاري للمركز المصري للدراسات الاستراتيجية، التصور السائد بأن الانتخابات تجري في وقت أبكر مما كان مقررًا في الأصل. وقالت إن هناك سوء فهم واضح حول هذا الأمر». وأوضحت أن الانتخابات تجري وفقًا للجدول الزمني الذي حُدد في عام 2014 وتعديلاته لعام 2019.

وأضافت أن العملية من المفترض أن تجري قبل ما لا يزيد عن 120 يوما من نهاية الفترة الرئاسية الحالية، ولكن هناك جوانب مثل قبول طلبات الترشح، ومراجعة وثائق المرشحين، والحملات الانتخابية، وأيام الانتخابات نفسها، والحاجة المحتملة لجولة ثانية. وفرصة الطعن في النتائج كلها تستغرق وقتا ويجب أن تتحقق قبل انتهاء ولاية السيسي..

تحومها الشكوك

تنوه الكاتبة إلى أن السيسي فاز بأكثر من 97% من الأصوات في انتخابات 2018، لافتة إلى أن خصمه في تلك الانتخابات موسى مصطفى موسى، وهو نفسه من مؤيدي السيسي، أعلن ترشحه قبل يوم واحد فقط من الموعد النهائي، فيما وصفه الكثيرون بأنه مناورة لتجنبي إجراء انتخابات رئاسية بمرشح واحد.

هذا العام، أعلن أربعة مرشحين آخرين على الأقل عن رغبتهم في الترشح. أكثرهم شعبية هو أحمد طنطاوي، النائب البرلماني السابق. ويدعي طنطاوي أن الأجهزة الأمنية احتجزت بعض العاملين في حملته ومنعته من إجراء جولات انتخابية رئاسية.

واستبعدت نهى بكر فوز أي من هؤلاء المرشحين بالانتخابات.

على الرغم من تدني فرص الإطاحة بالسيسي، وصفت نهى المجال الواسع بأنه علامة جيدة على الديمقراطية المصرية. وقالت إنه يعكس «أن النظام الحالي منفتح على المنافسة وأننا تجاوزنا المخاوف الأمنية الرئيسة التي جعلت المصريين يركزون في السابق على موضوعات الاستقرار والأمن».

وقال فابياني إن إعلان المرشحين الآخرين تتعلق بالحوار الوطني الذي أطلقه السيسي في وقت سابق من هذا العام.

وقال «يأمل الكثيرون داخل المعارضة في اغتنام هذه الفرصة لدفع النظام السياسي نحو انفتاح سياسي تدريجي».

وقال فابياني إن هذه المبادرة غذت بعض الآمال المحدودة في تخفيف قبضة السيسي على النظام السياسي، مما سيسمح لمرشحي المعارضة بالمشاركة والتعبير عن الاستياء في الانتخابات.

لكنه قال: «في ضوء الاعتقالات والإجراءات التي تُقيد بعض المرشحين والعقبات التي يواجهونها، من الواضح أنهم لا يملكون فرصة لتحدي السيسي».

ووصف السباق بأنه يميل ميلًا واضحًا لصالح السيسي. وقال إن «الاختراق الأخير لهاتف طنطاوي واعتقال العشرات من متطوعي حملته يسلط الضوء بوضوح على أنه لا يوجد مجال متكافئ».

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لفابياني، لا يحظى المرشحون الآخرون بدعم شعبي كاف وهم غير معروفين خارج دائرتهم الصغيرة من أنصار الناشطين المشاركين. وقال إن المواطن المصري العادي مُحبط وبعيد عن السياسة، وغير مهتم بأنشطة ما تبقى من المعارضة.

على أي حال، وفقًا لبكر، ستجري مراقبة الانتخابات لضمان إجرائها بطريقة ديمقراطية. وقالت إن 34 منظمة مصرية وتسع منظمات دولية غير حكومية ستراقب العملية.

/ moasher